جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
ظهر المهراز

مسلك التاريخ والحضارة
وحدة: أوروبا في القرنين 19 و20
الأستاذ محمد أمين

قضايا وآراء حول:

الاستعمار الأوروبي

من خلال أبحاث:

جاك وودس- حسن سيد سليمان- أنور الجندي

الفصل الرابع

السنة الجامعية: 2019-2020

جاك وودس

الاستعمار الجديد في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية

نقله إلى العربية
الفضل شلق

دار الحقيقة
للطباعة والنشر في بيروت

مُقدّمة

دخلت عبارة « الاستعمار الجديد » ميدان الجدل السياسي ، في هـــذه الايام ، وشاعت إلى حد ظهور العديد من الكتب التي تبحث هذا الموضوع . ثم إنّ إثارة مناقشة حصيفة مع ممثلي « العالم الثالث » وعرض مشاكل الدول المتخلفة تبدو مستحيلة دون أن نرى أنفسنا في نقـــاش محتدم حول طبيعة « الاستعمار الجديد » .

لقد أضحت ، اليوم ، عبـــارة « الاستعمار الجديد » عبارة شائعة في المصطلحات الرائجـــة بين شعوب اميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا ، حيث أصبحت سمة أي انسان يتّهم بالعمالة « للاستعمار الجديد » ، أكثر تجريحاً في مجال النقد . وبالرغم من ذلك فقد سمعنا منذ وقت قصير ، عام ١٩٦٤ ، السير اليك دوغلاس — هيوم يؤكد ان ليس لهذه العبارة « من مكان في القاموس السياسي البريطاني . وبكل بساطة ، فاننا لا نعرف معناها »(*) .

لقد انعقد المؤتمر الثالث لشعوب افريقيا في القاهرة في شهر آذار (مارس) عام ١٩٦١ . وكان المتكلمون يعتلون المنبر ، الواحد بعد الآخر ، للتنديد بالاستعمار الجديد. وفي نهاية المؤتمر اجمعوا على تبني قرار خاص حول الموضوع. من الواضح أن تعبير « الاستعمار الجديد » كان يحمل معنى خاصاً محدداً لدى

(*) التايمس ، ٢١ آذار (مارس) ١٩٦٤ .

هؤلاء الناطقين باسم افريقيا . فبالنسبة اليهم كانت كلمة الاستعمار الجديد تعبر تعبيراً دقيقاً عن مشاكل معينة يواجهونها . ومنذ كانون الاول عام ١٩٦٥ ، حتى كانون الثاني عـــام ١٩٦٦ ، كنت في « هافانا » لحضور المؤتمر الاول للقارات الثلاث ، آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية . هنا ، أيضاً ، سمعت بنفسي عدة متكلمين ، يصف الواحد بعـــد الآخر ، بتفصيل ، تظاهرات الاستعمار الجديد ونشاطاته في بلدانهم . وهنا ، كما في القاهرة ، تبنّى المؤتمرون قراراً شاملاً حول خصائص الاستعمار الجديد وضرورة النضال ضده .

لا شك في ان عبارة الاستعمار الجديد تصف مشكلة كبرى في عصرنا . مضمونها هو الاستعمار ، بشكله الجديد . الكثيرون ممن رأوا ، منذ نهـــاية الحرب العالمية الثانية ، تفتت الامبراطوريات الكلاسيكية القائمة على استخدام أساليب الاستعمار المباشر ، يميلون الى الموافقة على أن : « الامبريالية قد انتهت » ، واننا رأينا « نهاية عصر الامبراطوريات » ، وانه « لا توجد مشاكل استعمارية الآن » . يقيناً ان الاستعمار الجديد قـــد كيلت له ضربة شديدة ولكنه لمّا يمت . لا يزال اكثر من سبعين اقليماً ، تضم اكثر من ثلاثين مليوناً من البشر ، فريسة الاستعمار المباشر . والاكثر أهمية من ذلك ان الدول المتخلفة في « العـــالم الثالث » ، اي في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية ، التي تضم اكثرية الجنس البشري ، لم تتخذ سوى خطوات اوليـــة للابتعاد عن الاستعمار . لقد حازت هـــذه الدول على الاستقلال الدستوري دون التحرر الاقتصادي ، ولن يكون الاستقلال السياسي كاملاً وحقيقياً حتى يتحقق التحرر الاقتصادي ، الذي بدونه يبقى الاستقلال السياسي في خطر دائم .

لذلك، فان فهم الاستعمار الجديد يتطلب فهم معالم استعمار القرن العشرين الأساسية ، وأسباب تقهقره ، ولماذا ظهر الاستعمار الجديد كعامل رئيسي في عصرنا ؟ وكيف يؤدي الاستعمار الجديد عمله ؟ وكيف يمكن دحره ؟

ان بحثاً كهذا يتطلب اكثر من مجلد واحد لإيضاحه ، لأن مـــا تراكم من

تجارب ومعلومات مفصلة تكفي لبحث شامل لهذه الظاهرة . وهذا الكتاب الصغير ليس محاولة من هذا النوع ، بل هو مدخل موجز للموضوع .

غير ان بحثنا هذا يُطرح لقراء اوروبا وأميركا الشمالية ، كما يُطرح لقراء « العـــالم الثالث » ؛ لأنه اذا كان الآخرون ضحية الاستعمار الجديد ، فإن خطره يأتي من اوروبا وأميركا الشمالية . لقـد جرى في السنتين الأخيرتين هجوم مضاد سافر شنّه الاستعمار الجديد ؛ ممـا أدّى الى اغتيال العديد من القياديين الوطنيين المتمتعين بشعبية واسعة ، والى قلب عـدد من الحكومات التي خرجت على إرادة الاستعمار ، والى إيجـــاد توتر خطير في سلسلة من البلدان . ويجب ان تكون إزالة هـذا التهديد الجديد موضع اهتمام القوى التقدمية في كل مكان . يجب ان نعي خطورة التهديد لكي نستطيع قهره .

لذا ، فالغرض من هذه الدراسة يبدو في المساعدة على خلق الوعي حول هذه المسألة .

الفصل الأول :

ما هو الإستعمار ؟

استكمل نظام الاستعمار المعاصر نضجه في نهاية القرن التاسع عشر، عندما جرى الانتقال من رأسمالية المنافسة الحرة الى رأسمالية الاحتكارات او الامبريالية . وقد أُخضعت ، قبل ذلك بوقت طويل ، أقاليم متعددة ، في افريقيا وآسيا واوستراليزيا وأميركا الشمالية والجنوبية ، لقبضة من الدول الاوروبية الكبرى — كقواعد أمامية عسكرية ، وكمراكز تجارية لاقتناص العبيد ، ولنهب الذهب والفضة ، ولاستيطان البيض . وكان هذا جزءاً من عملية ظهور الرأسمالية الاوروبية .

« اكتشاف الذهب والفضة في اميركا ، استئصال واستعباد ودفن السكان الاصليين في المناجم ، بداية إخضاع ونهب « جزر الهند الشرقية » ، تحويل افريقيا الى مصائد تجارية للزنوج ؛ كل ذلك كان إيذاناً بفجر ازدهار الانتاج الرأسمالي » (*) .

(*) كارل ماركس ، رأس المال ، الجزء الاول ، صفحة ٧٥١ ، لندن ، طبعة ١٩٥٤ . انظر ايضاً طبعة نيويورك .

وقد قال ماركس ان هـــذه النشاطات كانت « الزخم الرئيسي للتراكم البدائي » . لقـد قامت الرأسمالية في اوروبا على أساس الثروات التي تمّ الاستيلاء عليها بهذه الطريقة . وكان تقـدم التقنية الصناعية في القرن التاسع عشر ، ونمو الصناعة كبيرة الحجم ، وتمركز القوة الاقتصادية في أيدي عـدد قليل ، نسبياً ، من الشركات الكبيرة والبنوك ، ممـــا أدى الى تغيير نمط العلاقات بين القوى الاوروبية وبلدان آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية . وقد تطلب توسع الصناعة ، في بلد ما ، كميات متزايدة من المواد الخام ؛ واحتاج تزايد كميات البضائع المصنوعة ، بما فيها المعدات الثقيلة (للانتاج) ، الى المزيد من منافذ التصريف في غير سوق البلد المنتج ، وكانت امكانيات الحصول على أرباح ، بمعدلات أعلى ، متوفرة بسبب رخص العقارات ورخص قوة العمل .

وقد بسطت القوى الاوروبية سيطرتها على العالم كله لكي تؤكد الاستفادة القصوى من هذه الامكانيات . وتم الاستيلاء ، عنوة ، على المناطق التي لم تكن بعـد في قبضتهم إما بالحرب العسكرية المكشوفة او تحت ستار خـادع من « المعاهدات » التي فرضت على الحكام المحليين بواسطة التهديـد والخداع . هكذا تم تقسيم مجمل القارة الافريقية تبعاً « لمعاهدة برلين » ، عام ١٨٨٥ ، التي حضرهـا ممثلون عن الدول الرئيسية في اوروبا والولايات المتحدة ، كمراقبين شديدي الاهتمام . ولم يبق مستقلاً ، في أفريقيـا ، سوى الحبشة وليبيريا في بداية هذا القرن . وتم تنفيذ العملية ذاتهـا في الشرق الاقصى وجنوب شرقي آسيا ، حتى انه في عـام ١٩٠٠ لم يبق ، من بين الاقطار الرئيسية في هذه المنطقة ، سوى اليابان والصين وتايلاند خارج نطاق الحكم الاستعماري المباشر — وحتى في الصين ، كان الامبرياليون قـد سيطروا على قطع من الاراضي الصينية ، وتدخلوا بطرق اخرى في سواها .

وقد فرضت الدول الغربية كامل سلطات الدولة على المناطق التي استولت حديثاً عليها ؛ وذلك للمحافظة على اقصى حدود الاستغلال والتسلط في هذه

المناطق : الكونغو «البلجيكي» ، غينيا «البرتغالية» ، مراكش «الاسبانية» ، جزر الهند الغربية (الاندیز الغربية) « البريطانية » ، افريقيا الشرقية « الالمانية » — كانت الدول الاوروبية، في اعطائها هذه التسميات للمناطق التي استولت عليها ، تعلن بشكل مفضوح عن نواياها في حكم هذه المناطق وإخضاعها على أنها جزء من دول « المتروبول » . وقد استعملت هذه الدول الاوروبية الأغلال والقيود العسكرية والسياسية والاقتصادية والايديولوجية لفرض سلطتها المطلقة في المستعمرات .

يبدو ان الجوهر السياسي للاستعمار هو اخضاع دولة ما اخضاعاً كاملاً لدولة اخرى، على اساس وجود سلطة الدولة في يد الدولة المسيطرة. وهكذا ، فان الموظفين الرسميين الاوروبيين كانوا يمارسون السلطة الدستورية في المستعمرات؛ وكان يصحبهم إما حكومات ذات هيئات اوروبية او مجالس هي في كليتها (او غالبيتها) اوروبية . وكان هؤلاء يحمون أنفسهم بجيوش اوروبية او بجيوش من السكان الاصليين تحت قيادة ضباط اوروبيين . وكان القضاة اوروبيين ، والقوانين يضعها اوروبيون، والثقافة تخضع لإشراف الاوروبيين، وتدور حول التاريخ والحضارة الاوروبيين، وتنحصر في المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدول الاستعمار . وأدخلت الارساليات المسيحية الدين المسيحي في منافسة أديان السكان المحليين . وكانت الصحافة ووسائل الدعاية الاخرى في يد الاوروبيين .

وكان هذا السلطان السياسي موجهاً نحو هدفين : استمرار اخضاع شعوب المستعمرات اخضاعاً سياسياً ، وثانيهما : تمكين المستعمرين من الاستغلال الاقصى لشعوب المستعمرات ومواردها الطبيعية . وقد كان ذلك ينعكس بوضوح في القوانين والمراسيم التي تسنها الدولة . لقد كان من المعتاد وجود العديد من القوانين التي تسن وتنظم لكبت الحرية والحد منها ، فمثلاً : عدم شرعية الاضرابات ، منع او تقييد النقابات العمالية ، عدم السماح للأحزاب

السياسية او الحـد من نشاطها ، حظر النقد ، اغلاق الصحف المحلية ، نفي القادة السياسيين وإلقاء القبض عليهم ، رفض حق الانتخاب كلياً او جزئياً ، والسماح بتمثيل الشعب بشكل محدود جـداً في المجالس التي يجري تعيين او انتخاب اعضائها .

وقد كان يُراد بهـذه التشريعات تكبيل ايدي الشعب لكي يصبح عاجزاً عن الوقوف بوجه الاستغلال الاقتصادي الذي يعاني منه . وقـد تيسر هذا الاستغلال بواسطة سلطة جهاز الدولة الاوروبي والانظمة القانونية . لقد كانت القوانين تسن من اجل الهبوط بالأجور الى الحد الأدنى . ولفرض ضرائب ، بحسب الرؤوس ، على الفلاحـين لكي يضطروا الى اللجوء للعمل بالأجرة ، ولإدخال العمل بالسخرة ، ولحمـاية انظمة المحاصة التي أدت الى سلب اراضي الفلاح ، او تركته يملك قطعة ارض صغيرة وفقيرة ، وأنكرت عليه في بعض الاحيان حق زراعة المحاصيل المرتفعة الاسعار . من اجل الحفاظ على هـذا النمط في الحياة السياسية والاقتصادية كانت الدول الامبريالية تمارس سيطرتها على أجهزة الدولة وسلطاتها .

وإنه لمن الصحيح ان الامبرياليين فرضوا سيطرتهم على بعض البلدان ، لا لغناها او لإمكانياتها الاقتصادية ، بل لتكون قواعد عسكرية تساعد على حماية المصالح الامبريالية في مناطق اخرى ذات أهمية اقتصادية . وهذا مـا حصل بالفعل في اقاليم جبل طارق ومالطا وقبرص وعدن .

ولكن على العموم ، كان الدافع الاقتصادي هو الغالب . وقـد كانت السيطرة على سلطة الدولة ، والحكم الاجنبي المباشر ، ضروريين ليس فقط من أجل ممارسة أشد أنواع الاستغلال ، بل كانا ضروريين ، ايضاً ، لإبعاد المنافسين خارجاً . كتب لينين قائلاً : ان الاستعمار بالاستيلاء المباشر هو المفضل عند الامبرياليين لأنـه ، وحده . « يكفل نجاح الاحتكارات ضد جميع اخطار الصراع مع المنافسين » ، ذلك انـه : « يسهل إزالة المنافسة ، والتأكد من

تنفيذ الأوامر ، وتقوية « الصلات » الضرورية بطرق احتكارية ، (وأحياناً يكون ذلك هو الطريق الوحيد) » (*) .

لقد ساعد الاستعمار الامبرياليين على سرقة الشعوب المستعمرة بشتى الوسائل فاستطاع هؤلاء الاستئثار بعقارات بأسعار رخيصة ، وأيد عاملة رخيصة ، ومواد خام رخيصة . كانت لهم حرية التصرف في فرض نظام لأسعار متدنية يدفعونها للمزارعين الذين ينتجون محاصيل للتصدير ، وإقامة سوق احتكارية لاستيراد المواد المصنوعة في البلد المستعمر الحاكم (وغالباً ما يكون مصدر المواد الخام المستخدمة في صناعة هذه السلع هو البلد الذي تصدر اليه هذه السلع) ، وزيادة على ذلك كان الامبرياليون يحوزون على المزيد من الارباح نتيجة توظيف اموالهم . وقد فرضت ، تبعاً لذلك ، اسوأ شروط المبادلة التجارية على شعوب الدول المستعمرة المغلوبة التي كانت تضطر لبيع قوة عملها وإنتاجها بأرخص الاثمان، وبالمقابل تدفع اسعاراً متزايدة لقاء السلع المصنوعة التي يدخلها الامبرياليون الى بلادهم .

ولقد كانت النتائج التي ترتبت على ذلك كارثة اصابت اقتصاد المستعمرات. فالبلدان التي استقلت حديثاً ، في افريقيا وآسيا ، قد ورثت ، ليس فقط انظمة اقتصادية متخلفة ، بل انظمة **مشوهة** . فقد كان التطور الذي حصل في ظل الاستعمار تطوراً أدى الى اقتصاد غير متوازن ابداً ، وكان هذا التطور ايضاً سبباً في افقار الشعوب المغلوبة . وجرى تحويل البلدان الخاضعة للاستعمار الى قواعد لإنتاج وتصدير المواد الأولية كالمعادن والمحاصيل الزراعية، وغالباً ما كان الاقتصاد بكامله يتحول في بلد ما الى إنتاج نوع واحد او نوعين من السلع : كالكاكاو في غانا، والفول في غامبيا، الثوم في زنجبيار، والالياف (السيزال) والبن في تنجانيكا ، والمطاط والقصدير في الملايو ، والشاي

(*) لينين : « الامبريالية – اعلى مراحل الرأسمالية »، صفحة ١٠٠ – ١٠٣ ، لندن، طبعة ١٩٤٨ ، انظر ايضاً طبعة نيويورك .

والمطاط في سيلان ، والسكر والموز في جامايكا ، والمطاط والقصدير في اندونيسيا ، وهكذا دواليك . وقد جرى إنتاج جميع هذه المحاصيل، المعدّة للتغذية وللصناعة ، بواسطة أيد عاملة زراعية ، بأجور في غاية التدني ، إما في مزارع يملكها الاوروبيون او بواسطة فلاحين من السكان الاصليين الذين تشتري الاحتكارات الاجنبية محاصيلهم . أما المناجم ، فقد كانت ملكيتها ، في كل مكان تقريباً ، محصورة بين الاوروبيين الذين يستخدمون العمال المحليين بأجور زهيدة .

من الامثلة ، التي تصور واقع الاستغلال والفقر الذي عانت منه الشعوب المغلوبة، نورد هنا ما ذكره « البروفسور رينيه ديمون » الذي كان في «تشاد» عام ١٩٥٠ ، والذي أجرى الحساب الدقيق الآتي : « كل ساعة عمل يشتغلها عامل قطن ، تجلب له ايراداً يساوي ثلاثة اعشار الانش من القماش القطني العادي » (*) فلذلك ، ينبغي للعامل ان يشتغل ما ينيف على ثلاثمئة ساعة لكي يحصل على ثلاثة ياردات من القماش .

هذا النظام الاقتصادي، الذي اقامته الدول الامبريالية ، ادى الى حصول الاحتكارات الكبيرة على ثلاثة انواع من الارباح : فهم قد وظفوا اموالهم اولاً في المناجم والمزارع ، في افريقيا وآسيا ، واقتطعوا ارباحاً هائلة من قوة العمل المحلية التي كانوا يستغلونها لقاء اجور زهيدة جداً . واقتطعت الشركات الاحتكارية الكبيرة ثانياً ، مثل شركة افريقيا المتحدة ، ارباحاً هائلة من جراء شرائها للمواد الخام التي ينتجها الفلاحون المحليون . وكان الصناعيون الاجانب يجنون ثالثاً ارباحاً هائلة بواسطة بيع بضائعهم في اسواق المستعمرات التي يحتكرونها بمنع دخول البضائع ، من الدول الاستعمارية الاخرى اليها . هذا فضلاً على الارباح المتوفرة من الشحن والخدمات الاخرى ، كالبنوك ، وشركات التأمين . وهكذا جرت ، باستمرار ، عملية نمو الاحتكارات

(*) رينيه ديمون : « افريقيا اساءت الانطلاق » ، لندن ، ١٩٦٦ ، صفحة ٤٠ .

الرأسمالية الاجنبية ، على حساب شعوب الدول المستعمَرة المغلوبة التي جرى نهبها كعمال ، وكفلاحين منتجين، وكمستهلكين . وفي اغلب الأحيان ، جرى نهب المستهلكين المحليين بأخسّ اشكال الاحتيـال . ويعطينا « البروفسور ديمون » المثال التالي على ذلك :

« عندما كنت في شمال الكونغو (البلجيكي) في عام ١٩٤٩ ، انتقيت ساعة منبهة لأشتريها من متجر صغير ، صاحبـه يوناني . التقطها صاحب المتجر مسرعاً ، وهو يقول : « هذه سلعة جاءت بواسطة معاهدة Treaty Article ، تشتغل لبضعة ايام فقط » . وقد بيعت هذه الساعة لكونغولي بسعر مساو لسعر ساعـة اوروبية جيدة » (*) .

وقد وقفت الدول الاستعمارية في وجه تصنيع المستعمرات ، لكي تحافظ على مستوى ارباحها . ذلك انـــه لم تكن لها اي مصلحة في خلق صناعة حديثة في المستعمرات؛ فقد كان هدفها استغلال مصادر المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة الاجور لخدمة آلاتها الصناعية في اوروبا . ولم تكن لهـا أية رغبة في السماح للمستعمرات ببناء صناعة يمكن ان تكون منافسة لصناعتهم الاوروبية. هكذا كانت النتيجة، التي يستطيع رؤيتها اي زائر لبلدان افريقيا وآسيا ، هي وجود صناعة لا تستحق الذكر في المستعمرات ، وبالتـالي الاعتماد في هذه المستعمرات على اكثر الوسائل بدائية ، واستغلال كل عضو من اعضاء الجسد البشري للعمل. **الجِنْرِكْشة**(**) والقوارب التي تجرها البشر تستعمل للنقل . والسلال المتـدلية من عصا خيزران ترفع على الكتف ، تستعمل بدل العربات ؛ حتى انه في كثير من الأحيان كانت البضائع تنقل بسلال، او بدون سلال ، على الرأس . وفي البنـاء ، لم يستعملوا عجلات اليد او الدلاء ، بل الايدي ، لنقل قطع القرميد والحجارة . والوسيلة الوحيدة التي استعملوها

(*) المصدر السابق ، صفحة ٤٠ .

(**) عربة صغيرة بدولابين تتسع لشخص واحد عادة ويجرها رجل واحد . « المترجم »

لتقطيع الأحجار ، التي تستعمل في بنـاء الطرق ، كانت احجاراً اخرى كبيرة . فالبشر يجرون صند (محراث) الفلاحـة ، المصنوع من الخشب ، ويستعملون المجارف الخشبية في الزراعة . وكانت تصرف الساعات الطوال في العمل المرهق المضني، كما في عملية قطع الأشجار الكبيرة بواسطة فأس أوّلي بدلاً من استعمال المنشار ذي المقبضين . ولكن ، لم تفرض قوى الاستعمار هذه الوسائل البدائيـة في كل مكان ، او في كل حقل من حقول الاقتصاد ، بل هذا ما كانت الحال عليه في اغلب الأحيان .

أما بالنسبة لانعدام الصناعة ، فسنأخذ غانا كمثل على ذلك . لقد وجدت هـذه الدولة ، عندما حازت على استقلالها في عام ١٩٥٧ ، انهـا تصدر « البوكسيت » وتستورد طناجر ومقـالي الالومنيوم ، تصدر زيت النخيل وتستورد الصابون ، تصدر الاخشاب وتستورد المفروشات والورق ، تصدر الجلود وتستورد الأحذية ، وهي اكثر بلدان العـالم انتاجاً للكاكاو ، تصدر الكاكاو الخام وتستورد كل لوح من ألواح الشوكولا، وجميع معلبات الكاكاو. الى جانب ذلك ، كانت غـانا تصرف مئات الالوف من الجنيهات لاستيراد أكياس الخيش التي تستعمل في تعبئة حبوب الكاكاو . ومما يصعب تصديقه ، ان شركة بريطانية ، تملك مزارع الليمون في غـانا ، كانت تعصر الليمون وتشحنه الى بريطانيا حيث تجري تعبئته بالقناني ؛ وبعد ذلك يتم إدخال هذه القناني المعبأة الى غانا لتباع بالمفرق، في المتاجر المحلية، بأسعار عالية جداً(*).

ونرى التشويه الاقتصادي ، ايضاً ، في الزراعة حيث يتم تحويل مناطق بأكملها الى إنتاج نوع واحد او اثنين من المحاصيل ، سعياً وراء الربح السريع ممـا احدث نقصاً هائلاً في إنتاج المواد الغذائية الضرورية ، وهذه ظاهرة غريبة في بلد يصنف ، عن حق ، كبلد زراعي ، وهو في الوقت ذاته يعتمد

(*) قوامي نكروما : « على افريقيا ان تتحد » ، لندن ١٩٦٣ ، صفحة ٢٧ . انظر ايضاً طبعة نيويورك .

على استيراد ابسط الحاجات الغذائية ، بينما يستطيع هذا البلد تربية الدواجن او إنتاج المواد التي كتب عليه ان يستوردها .

كتب الدكتور نكروما ما يلي :

« لم تكن مزارع الدجاج ، وما اشبهها ، شيئاً يذكر ، تحت حكم البريطانيين ، وكذلك فقد كانت تربية المواشي لإنتاج الالبان معدومة ، حتى ان العائـــلة العادية في ساحل الذهب لم تكن تستطيع ان ترى كأساً من الحليب في حياتها . ولم يكن هنالك أي تربية للأبقار من اجل لحومها » (*) .

ويعطينا مثلاً مذهلاً آخر ، عن زراعة البطاطا تحت حكم الاستعمار :

« خلال الحرب ، كانت العساكر مرابطة في ساحل الذهب . والكل يعرف ان أهمية البطاطا بالنسبة للبريطانيين هي كأهمية الخبز بالنسبة الى الفرنسيين. لا تكتمل أية وجبة عندهم إلا مع البطاطا. وقـــد كانت القيود على الشحن كثيرة حتى بدا وكأن الجنود البريطانيين لن يحصلوا على البطاطا في طعامهم . قبـل ذلك كان الادعاء ان بلادنا ذات مناخ لا يصلح لزراعة ونمو البطاطا . لذلك فقد تحركت الادارة البريطانية ، لمواجهة النقص في البطاطا التي هي قوام غذاء البريطانيين ، في حملة كبيرة لزراعتها . وفي وقت قصير اصبح مناخنا « غير الملائم » لنمو البطاطا منتجاً لأنواع فاخرة منها. وما ان انتهت الحرب وأعيدت وسائل النقل العادية حتى غيّرت «وزارة الزراعة» لهجتها ، فادّعت ان انتاج ساحل العـاج من البطاطا لا يصلح للاستهلاك البشري . وهكذا عادت زراعة البطاطا الى الاختفاء من حقولنا، وعدنا الى استيرادها»(**).

(*) المصدر السابق ، صفحة ٢٩ .

(**) المصدر السابق صفحة ٣٠ .

لتكتمل هذه القصة يجب ان نذكر ان غانا قد عادت في عهد قوامي نكروما الى زراعة البطاطا من اجل استهلاكها .

وكان من نتائج هذه السياسة ، التي جعلت المناطق المستعمرة المحكومة مقتصرة على انتاج المواد الخام كجزء او كذيل لاحق للصناعة والتجارة الغربية ، ان اضطرت المستعمرات ، كما لاحظنا سابقاً ، الى البيع رخيصاً والشراء غالياً. وأظهرت الاحصاءات ان اسعار المواد الخام تميل ، في مجرى حقب طويلة من الزمن ، الى التموج او الهبوط في الأسواق العالمية ؛ وحتى عندما ترتفع اسعارها يكون ذلك الارتفاع بطيئاً بالمقارنة الى اسعار المواد المصنوعة ، التي يتعين على سكان المستعمرات شراؤها ، وأبطأ من ذلك بالمقارنة الى اسعار الآليات . وقد ورد في « نشرة الامم المتحدة الاقتصادية حول افريقيا » (عام ١٩٦١) ان قيمة مجمل الصادرات الزراعية قد هبط في فترة ١٩٥٣ / ١٩٥٥ من نسبة ١٠٠ الى ٨٦ في عام ١٩٥٩ . وبينما ارتفعت اسعار المواد الغذائية ، في الخمسين سنة الماضية ، بنسبة ١٣٠ بالمئة ، والمواد المعدنية الخام بنسبة ٩٠ بالمئة ، فقد ارتفعت اسعار السلع المصنوعة بنسبة ٣٠٠ بالمئة ، والآليات بنسبة ٥٠٠ بالمئة . لنعطِ مثلاً يصوِّر الخسارة التي لحقت بأفريقيا من جراء تصدير المواد الأولية بأسعار رخيصة ، واستيراد المواد المصنوعة من هذه المواد بأسعار مرتفعة ، فنأخذ مثلاً على ذلك الاخشاب . فبحسب تقارير منظمة الأغذية والزراعة (F. A. O) التابعة للأمم المتحدة ، كان الفرق ، في عام ١٩٦٠ ، بين قيمة صادرات افريقيا من قطع الخشب وارداتها من المواد المصنوعة من الأخشاب ، حوالي ٤٣ مليون جنيه استرليني . تلك هي حال مادة واحدة فقط هي الخشب ، خلال سنة واحدة . ونستطيع ان نقدر أهمية الخسارة التي لحقت بأفريقيا ، متراكمة على مرّ السنين ، عندما نأخذ بعين الاعتبار جميع المنتوجات الرئيسية في افريقيا . والشيء ذاته ينطبق ، بالطبع ، على آسيا .

كيف كان تأثير الاستعمار على شعوب المستعمرات ؟ كان هـــذا النظام ، نظام الاستعمار ، بالنسبة للغـــالبية العظمى منها ، يعني : الفقر المدقع ، والصحة السيئة ، والمنازل الرديئة ، والأمية ، والاستبداد السياسي ، والجوع المزمن (الذي يعرف ، تلطيفاً ، بسوء التغذية) (*) ، هذا عدا عن النوبات المفاجئة من الجوع التام الذي اسمه المجاعة . أما بالنسبة للعمال ، فقد كان هذا النظام ، يعني الاضرابات المريرة من اجل الحصول على الحقوق النقابية ، ومن أجل أدنى الزيادات في الأجور؛وكان عليهم ان يواجهوا، في هذه الصراعات، الرصاص والهراوات والسجون ، والموت أحياناً . وكان هـذا النظام يفرض على الفلاح معركة مستمرة مع الفقر ، ونضالاً يائساً لكسب كسرات الخبز على قطعة ارض مجدبة ، معتمداً على أبسط الآلات ، مرهقاً بايجارات الارض المرتفعة ، الى جانب الضرائب، والفوائد التي يجب دفعها للمرابين . وكم عانت فئات المثقفين القليلة العدد من تثبيط الهمم ، وفقدان الفرص للاستفادة من اختصاصاتهم ومهارتهم ومعارفهم ، ومن التمييز العنصري الذي كان يضعهم خارج المراكز الـتي تلائم اختصاصهم ، ذلك ان الحكومات والمستغلين كانوا يفضلون تجهيز هذه المراكز بالاوروبيين . (لم يكن مستغرباً ان يرجع الهندي الى بلده ، حاملاً شهادة مهندس من لندن ، ليجد نفسه يعمل كناظر كاراج ، او في وظيفة مماثلة أدنىمن امكانياته ومؤهلاته).وطبقة الرأسماليين المحليين التي كانت ، في العادة ، ضعيفة ، محصورة في التجارة ، والحرف ، والزراعة ، والري، والصناعة الصغيرة(**)، وجدت انه منالصعب عليها الازدهار والتوسع في وجه الاحتكارات الاجنبية المتسلطة على الاقتصاد ؛ وقـد حدّت السيطرة الأجنبية على البنوك من تسهيلات التسليف للرأسماليين المحليين .

(*) من أجل معالجة أوفى، انظر « جغرافية الجوع »، جوزيه دي كاسترو، لندن، ١٩٥٢.

(**) في بعض الحالات ، خاصة الهند ، نشأت طبقة بورجوازية محلية أقوى وأغنى .

ومن ناحية اخرى ، فقد أدى اخضاع مناطق واسعة في افريقيا وآسيا لسيطرة الاستعمار الى إدخالها في إطار الاقتصاد الغربي . وبدأت الأطر الاجتماعية ، الاقطاعية والبطريركية ، لعهد ما قبل الرأسمالية ، بالتفتت . فالصناعات القروية والحرف اليدوية انهزمت امام فيضان المصنوعات الغربية . وحلّت أساليب الزراعة الرأسمالية ، الهادفة الى التصدير ، مكان الأساليب الزراعية المحلية التي كانت تهدف الى كفاف العيش . وقد أجبر إفقار الفلاحين الملايين منهم للعمل بالأجرة . وخلق تضخم المؤسسات الاستعمارية ، الادارية والاحتكارية (كالمؤسسات التجارية الكبيرة ، والوكالات الادارية ، والشحن، والبنوك ، والتأمينات) ، الحاجة الى كتبة محليين ، وموظفين اداريين ، مما دعا الى تزايد النخبة المثقفة . وبدأ التاجر العصري، الكامل التجهيز بسيارات الشحن والكتبة ، بالظهور حيث كانت المقايضة اساس التجارة . وهكذا ، فإلى جانب طبقات عهود ما قبل الرأسمالية (الاقطاعيين والفلاحين بلا حقوق والحرفيين وذوي الصناعات اليدوية القرويين والكهنوت والكتبة والزعماء والشيوخ والراجا) بدأت تظهر طبقات جديدة من العمال بالأجرة والرأسماليين ، وما يصاحب ذلك من مهنيين وتقنيين ومستخدمين في وظائف ادارية وموظفين عسكريين ومعلمين في المدارس الابتدائية وحجاب وممرضين ذكور في المستشفيات وكتبة في المكاتب او عمال بريد ومساعدين في المشاغل .

ولقد اصبح هذا النظام الاستعماري موضع كراهية الجميع ، عدا القلة من اصحاب الامتيازات. فقد شعرت جميع الطبقات المتقدمة في البلدان المستعمرة بالمرارة والخيبة . ورأوا ان مشاكلهم الاقتصادية المشتركة ، وانعدام فرص التقدم والترقي ، والممارسة اليومية للتمييز العنصري ضدهم ، وفقدان الحقوق السياسية هي نتيجة طبيعية للحكم الاجنبي . لذلك ، فالنضال ضد الاستعمار، الذي اصبح ظاهرة رئيسية منذ عام ١٩٤٥، أيدته غالبية الشعب العظمى من

العمال والفلاحين والمثقفين والرأسماليين والتجار وأصحاب الدكاكين وحتى الزعماء وأعضاء الأسر الملكية (*) .

وعلى كل حال، فقد كان اشتراك الزعماء وأعضاء الأسر الملكية في الصراع من اجل التحرر القومي بمثابة استثناء من القاعدة العامة . فلقد كانت الفئات الحاكمة من السكان الاصليين ، من الذين يتمتعون بمواقع اقتصادية وسياسية مهيمنة ، حلفاء لنظام الاستعمار . فبالرغم من اعتماده الكامل على السيطرة الاقتصادية والسياسية التامتين ، لم يكن باستطاعته المحافظة على نفسه لولا التحالف الذي أقامه الامبرياليون مع طبقات معينة من شعوب المستعمرات .

عام ١٩٢٠ ، بلغ عدد الاوروبيين في غرب افريقيا البريطانية ٧٤٠٠ نسمة فقط بين ٢٣ مليون من السكان الاصليين . وكان عدد البريطانيين ٣٠٤٠٠٠ نسمة في جميع الأقطار الآسيوية البالغ عدد سكانها ٣٣٤ مليون نسمة (**) . وفي مقاطعتين من البنغال « داكا » و « تشيتاجونج » ، البالغ عدد سكانهما نصف مليون نسمة ، كان فيهما عام ١٩٠٧ ، ٢١ موظفاً مدنياً و ١٢ ضابط شرطة، من البريطانيين (***) . وبعد ذلك بثلاثين عاماً كانت هناك مقاطعات كاملة من الهند يديرها عدد من البريطانيين الذين يعدون على الاصابع، ويساعدهم في ذلك عساكر وبوليس من الهنود الذين يأتمرون بأوامر ضباط بريطانيين . وكذلك في الهند الصينية ، حيث كان الفرنسيون اقلية معرّضة ومكشوفة ، وكذلك الامر في جزر الهند الشرقية التي كانت تحت سيطرة الهولنديين .

(*) للاطلاع على تفصيل اوفى حول الدور التقدمي الذي لعبه بعض الزعماء التقليديين الأفريقيين ، انظر « افريقيا – جذور الثورة » ، للمؤلف ، لندن ، ١٩٦٠ ، صفحة ٢٦٦ – ٢٧٣ . اعضاء الأسر الملكية الآسيويين الذين وضعوا انفسهم في خدمة حركات التحرر القومي، يضمون الأمير سوفانو فونغ في اللاوس ، والأمير سيهانوك في كمبوديا .

(**) انظر ج. باراكلو : « مقدمة في التاريخ المعاصر » ، لندن ، ١٩٦٤ ، ص ١٧٦ .

(***) المصدر السابق .

من الواضح ، ان الاوروبيين ، بالرغم من مزاياهم التقنية من الزاوية العسكرية ، إلا انهم لم يكونوا قادرين على الاحتفاظ بممتلكاتهم الكولونيالية لو أنهم كانوا يواجهون حركة موحدة لشعوب يقظة . فقد كان الهدف الرئيسي للاستعمار هو الإبقاء على التفرقة بين الشعوب ، واغراقهم في حالة الجمود والاستسلام ، والطاعة للحكام الحاضرين وقبول الاوضاع بجمودها وتقاليدها على طريقة : « فرق تسد » ؛ هكذا كان التلاعب بالقوميات والقبائل والطوائف ، ضد بعضها البعض ، المبدأ الاساسي للاستعمار وخاصة من جانب الحكومات البريطانية المتعاقبة التي أثارت التاميل ضد السينهاليين في سيلان، والهندوس ضد المسلمين في الهند ، واليهود ضد العرب في فلسطين، والهنود ضد الزنوج في غينيا البريطانية ، والملاويين ضد الصينيين في الملايو .

ومن الزاوية الاقتصادية ، وجد الاستعمار حليفاً طبيعياً وموثوقاً ، لابعد الحدود ، في الملاكين الاقطاعيين ، الذين يشبهون المستعمرين ، في أنه لم تكن لهم مصلحة في رؤية ثورة اقتصادية في بلادهم، ولم تكن تعنيهم مسألة التصنيع الثقيل ، بل كانوا سعداء في دعم نظام اقتصادي يعطيهم مجالات غير محدودة لاستغلال مرابعيهم الفلاحين . والتجار ، الذين كانوا مجرد عملاء أو وسطاء للشركات الاجنبية ، كانوا أيضاً ، بشكل عام ، الى جانب النظام الاستعماري الذي غذاهم وفتح امامهم فرص الثراء .

ومن الزاوية السياسية ، فضلت الدول الاوروبية القوى التقليدية على هؤلاء الذين أرادوا ادخال بلادهم في القرن العشرين ، لتحديث نظامها الاجتماعي والسياسي ، ووضع حد للتخلف والجهل، وبناء مدن جديدة وخلق صناعات حديثة . اما المهراجات والامراء والشيوخ والزعماء التقليديون فقد كانوا عادة على استعداد للتعاون مع الدول الاستعمارية التي اعتمدوا عليها لحمايتهم ضد غضب شعوبهم المستغَلة ؛ ومن ناحية أخرى ، حسب المستعمرون أنهم بدعمهم الحكام التقليديين سيضمنون استمرار الأفكار التقليدية، والخرافات والغيبيات. وبهذه الطريقة ، كانوا يأملون ابعاد الشعوب المستعمرة عن افكار التحرر

والنهضة ، والديموقراطية ، والاستقلال الوطني ، والاهم من ذلـــك ، عن الاشتراكية ، التي أصبحت منذ الثورة الروسية ، عام ١٩١٧ ، حلماً مفزعاً لكل من يعمل في الادارة الاستعمارية في العالم الثالث (*) .

فمن زاوية معينة ، يمكن القول أنه اذا كان الاستعمار يعني سيطرة دولة ، سياسياً واقتصادياً ، على دولة أخرى ، على أساس أن تكون سلطة الدولة بيد الدولة المستعمرة ، فإنه لا يمكن أن يكون مسألة حكم اجنبي فحسب ، بل مسألة حكم اجنبي متحالف مع فئات اقتصادية وسياسية ، من الشعب ، ذات مصلحة في دعمها للاستعمار. وهكذا كان الحكم الاستعماري ، في الواقع، تحالفاً بين الدولة المحتلة والقوى المحلية المحافظة والتقليدية .

ورغم ذلك، مع تمادي التطور في القرن العشرين، فان متطلبات الاستعمار نفسه ، الى جانب الحاجات الادارية والاقتصادية الجديدة الناتجة عن التقدم التقني، جعلت من الضروري ، لهذا الحد او ذاك ، للدول الاستعمارية أن تخلق وتستقطب قوى أخرى تستطيع أن تلعب دوراً في سير عجلة النظـــام الاستعماري . هكذا ارتفعت في عدد من المناطق ، وبخاصة التي لم يكن فيها مستوطنون اوروبيون كثيرون ، طبقة من المثقفين من السكان المحليين استقطبهم الاستعمار ، وهي طبقة ربيت في كنف تقاليد الدولة صاحبـــة السلطة الاستعمارية ، وفيما عدا اختلاف لون البشرة ، فقد كانت هذه الطبقة نسخة عن الأصل الاوروبي .

وفي الهند اتـُخذت ، منذ القرن التاسع عشر، خطوات لخلق نخبـــة من المثقفين على الطراز الغربي؛ وكانت اجراءات « مورلي — مينتو » الاصلاحية، في عام ١٩٠٩ قـد تمت في الحقيقة على أساس وجود « طبقة من الهنود دماً ولوناً » غير انهم بريطانيين في أذواقهم وآرائهم وأخلاقهم وعقليتهم (**) ؛

(*) خلال احتكاكي بالرسميين البريطانيين في آسيا خـلال الثلاثينات — موظفي الجوازات ، مفتشي البوليس، مدراء السجون، وغيرهم — لم أتمالك إلا ان الاحظ خوفهم العظيم من الشيوعية.

(**) تاريخ كامبريدج الحديث، المجلد ١٢، صفحة ٢١٥ ، نقلاً عن باركلو، المصدر السابق.

وتوقعت بريطانيا من وراء ذلك الاعتماد على دعمهم . تشير فاطمة منصور (*) الى ان هـذه النخبة « لم تكن نخبة جديدة خلقها وَقْع الاستعمار من خلال التنوع العشوائي القـائم في المجتمع » ، بل كانت جزءاً من النخبة التقليدية ، سياسية كانت أم مثقفة. وسيلعب بعض هذه النخبة دوراً هاماً ، فيما بعد، في حركات الاستقلال الوطنية، بالرغم من أن الكثير منهم قد قبل حكم الاستعمار باستسلام؛ وكانت قوى الاستعمار، في تشجيعها لهؤلاء ، تعتبرهم الدعامة الثانية الى جانب حلفائها الرئيسيين من الحكام التقليديين والملاكين الكبار الذين ترجع أصولهم الى الاطر الاقتصادية ما قبل الرأسمالية ، والاقطاعية بخاصة .

وفي السنين التي تلت ذلك ، أي بعد حصول الهند على استقلالها ، اعتبر الامبرياليون ان التحالف مع هـذه النخبة أمر ممكن ، وهم يبذلون جهودهم الرامية الى المحافظة على « حضور » غربي دائم في العالم الثالث . فلقد كتب السير « هيو فوت » (اللورد كارادون ، الآن) عن هؤلاء السياسيين في آسيا وافريقيا ، الذين جرى « توجيههم بحسب تقاليد السلك الاداري البريطاني ؛ وذلك من حيث رؤيتهم للأمور ومناهجهم ومواهبهم ، فجاء ذلك التوجيه برجـال مثل « كوايزون ــ ساكي » في غانا ، و « اديبو » في نيجيريا ، و « عادل » في السودان ، وأنهم انكليز لا في توجيههم بل في مواقفهم من الشؤون العامة » (**) .

ولا شك في ان ثمة سياسيين في البلدان التي كانت مستعمرات فرنسية سابقاً، في آسيا وأفريقيا، من الذين يعتبرهم الفرنسيون فرنسيين في توجيههم ومواقفهم من الشؤون العامة .

وقد كان وجود هذا الحليف المحلي للاستعمار ، الذي كان مؤلفاً في البداية من الاقطاعيين والطبقات ما قبل الرأسمالية المدعومة من التجار الكومبرادوريين

(*) فاطمة منصور : « عملية الاستقلال » ، لندن ، ١٩٦٢ ، صفحة ٦٥ .

(**) «تعليم البلدان كيف تعيش» : The Observer Weekend Review ، ٣ شباط ١٩٦٣. ان العجرفة في هذا العنوان واضحة .

وقد أُلحق بهم فيما بعد قطاعات من هذه النخبة الجديدة ـ ان وجود مثل هذا الحليف كان سبباً في ان توجه الثورة المضادة للاستعمار حرابها ليس فقط الى القوى الاجنبية ، بل الى هذه القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحلية ايضاً ، التي ساعدت ، بتعاونها مع المحتلين الأجانب ، بشكل مباشر وغير مباشر ، على اقامة واستمرار نظام الاستعمار . ومن الطبيعي ان النضال ضد الاستعمار لم يأخذ دائماً كل أبعاده ، ولم يكن يوجهه في كل الأحيان فهم تام لخصائص الدعم الداخلي الذي حظي به الاستعمار . وعلى كل حال ، فان متطلبات التحرر القومي الكامل تجعل من الضروري ، في النضال من اجل الاستقلال، ان يجري الجمع بين إزالة الحكم الاجنبي السياسي والسيطرة الاجنبية الاقتصادية ، مع قهر القوى المحلية ، الاقتصادية والسياسية ، وهي القوى التي تقف في وجه الديمقراطية والتغيير الثوري. وبكلمة اخرى، لا يكون النضال ضد الاستعمار كاملاً بدون ان يغدو ثورة سياسية واجتماعية واقتصادية ، ثورة تقضي على الاستعمار والإقطاع والبُنى ما قبل الرأسمالية ، وتفسح المجال امام الجماهير لممارسة الديموقراطية في تسيير شؤون المرحلة الجديدة ، حيث تستطيع إعادة بناء حياتها وضمان قيام مجتمع عصري مزدهر .

فهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
الفصل الاول : — ما هو الاستعمار ؟	٩
الفصل الثاني : — لماذا الاستعمار الجديد ؟	٢٧
الفصل الثالث : — كيف يعمل الاستعمار الجديد ؟	٦٧
الفصل الرابع : — مستقبل الاستعمار الجديد	١٣٤

مطبعة باخوس وشرتوني — بيروت